

أثر ضريبة القيمة المضافة على الرفاهية الاقتصادية في مصر

خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٨)

د/ أمال إسماعيل محمد يوسف

مدرس بكلية التجارة جامعة الأزهر

يختبر هذا البحث أثر ضريبة القيمة المضافة على الرفاهية الاقتصادية للمواطن المصري، ففي محاولة الحكومة المصرية لعلاج عجز الموازنة العامة، قامت الحكومة بزيادة مواردها المالية من خلال فرض ضريبة القيمة المضافة سبتمبر عام ٢٠١٦م، ولكن ترتب على ذلك ارتفاع أسعار السلع والخدمات ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم، وهذا أثر على رفاهية المواطن المصري، ولقياس هذا الأثر تم قياس مؤشر " كاكواني " للرفاهية الاقتصادية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٨، كما استخدمت الدراسة قياس إثر الضرائب على مستوى معيشة الأفراد من خلال استخدام الانحدار البسيط. باستخدام برنامج الإيفيز، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير سلبي لضريبة القيمة المضافة على رفاهية المواطن المصري.

Abstract:

This paper exam the effects of Value Added Egyptians economic welfare, The Egyptian government tried to fill the budget deficit, it imposed value added tax (VAT), But this tax increased the prices of goods and services, this affects badly on Egyptian welfare So we tried to measure this effects using " Kakwani "Index by E-views, the results shows there is negative effects for VAT on Egyptian Welfare.

الكلمات الدالة: ضريبة القيمة المضافة، (VAT)، الرفاهية الاقتصادية، مؤشر " كاكواني "، الاقتصاد المصري.

مشكلة الدراسة:

عانى الاقتصاد المصري - ولا يزال يعاني - من العديد من الصدمات الاقتصادية، والتي من بينها العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة، لذا عملت اللجنة الاقتصادية في الحكومة المصرية على تنمية الموارد الدولية المالية سعياً لتخفيف العجز في الموازنة العامة للدولة وفقاً لما جاء عبر برنامج الإصلاح الاقتصادي، ومن بين تلك المقترحات كان فرض ضريبة القيمة المضافة (Value Added Tax (VAT، والتي أدت إلى ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات، ومن ثم أثرت عكسياً على رفاهية المواطن المصري، لذا كان من المهم بمكان معرفة أثر ضريبة القيمة المضافة على المستوى المعيشي للمواطنين، ومن ثم مستوى رفاهية الأفراد.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى إنه على الرغم من أهمية الضرائب كأحد المصادر الإيرادية للدخل، إلا إن المغالاة في فرض الضرائب يؤثر على بلاشك على الأعباء الملقاة على دافعي الضرائب، وإذا ما رجعنا ما حدث في التجربة المصرية سنلاحظ أنها أثرت على رفاهية المواطن المصري، وأثرت على مستويات دخول الأفراد نتيجة ارتفاع الأسعار لمستويات غير مسبوقة وبشكل أثر على الرفاهية الاقتصادية في مصر، لذا حاولت الدراسة تقييم هذا الأثر، ومن ثم اقتراح بعض الحلول للتقليل من حدة هذه الآثار.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة التعرف على أثر فرض ضريبة القيمة المضافة على رفاهية الاقتصاد المصري، خاصة مع تعويم سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار، ونتج عنه انخفاض قيمة الجنية المصري وارتفاع أسعار

الواردات وبالتالي ارتفاع غير مسبوق للأسعار، الأمر الذي انعكس سلباً على الدخل الحقيقي للأفراد بالانخفاض وعليه المستوى المعيشي للمواطنين وانخفض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمواطن المصري، يسعى هذا البحث إلى اختبار أثر فرض القيمة المضافة على الرفاهية الاقتصادية للمواطن المصري

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية أساسية وهي أن " ضريبة القيمة المضافة، رغم أنها توفر مزيد من الإيرادات للجولة إلا أنها تؤثر سلباً على رفاهية المواطن المصري".

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الإحصائي القياسي من خلال قياس مؤشر " كاكواني kakwani"، الذي يقيس الرفاهية الاقتصادية بالاعتماد على مقياس Gini Index، كما تم تقدير معادلة الانحدار البسيط الذي يربط بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبين التضخم باستخدام طريقة OLS.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع القيمة المضافة منها ما على سبيل المثال:

تناول , Saeed, Ahmed & Zaman (2012)^(١): الأثر الإيرادي لضريبة القيمة المضافة في إقليم SAARC برومانيا، وقد توصل إلى أن معظم دول هذا الإقليم قد تمكنت من زيادة الإيرادات العامة الضريبية والتي مكنتها من زيادة الناتج المحلي الإجمالي. أي أن الأثر طردي.

- دراسة Lawrence Kimuhu Njoga (2015)^(٢): تناولت الدراسة أثر القيمة المضافة على النمو الاقتصادي في كينيا، وقد استخدمت الدراسة البيانات التي تتضمن معدلات الضريبة غير المباشرة ومعدلات نمو المنتج المحلي والأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، توصلت الدراسة إلى أن كل خفض قيمة ضريبة القيمة المضافة بمقدار ١% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٧%. أي أن العلاقة العكسية بين معدلات القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي.

*عبد المنعم لطفي، ٢٠١٦^(٣)، هدفت الدراسة إلى محاولة تقدير القيمة المضافة باستخدام طريقة الإنتاج وطريقة الاستهلاك مستخدمة في ذلك البيانات الواردة في نشرة الحسابات القومية المصرية لعام ٢٠١٠/٢٠٠٩، وذلك بعد استعراض أهم الفوارق بين ضريبة القيمة المضافة والضريبة على المبيعات، وقد اقترحت الدراسات ثلاثة سيناريوهات لتطبيق ضريبة

(١) Saeed, A., Ahmed, A. & Zamen.K., (2012):" Validity of the Value Added Tax in the SAARC Region", The Romanian Economic Journal, 5 (6). 143-170.

(٢) Lawrance Kimuhu Njogu, 2015," The effect of value added tax on economic Growth in Kenya", international Academic Journal of economic and finance , 1(5). p: 13.10-30.

(٣) عبد المنعم لطفي " الضريبة على القيمة المضافة في مصر " المركز المصري للدراسات الاقتصادية "، ورقة عمل قم ١٨٣، مارس ٢٠١٦. ص ٤.

القيمة المضافة أهمها السيناريو القائم على مبدأ تخفيض سعر الضريبة مع توسعة القاعدة الضريبية وهو المبدأ الذي تم تطبيقه بالفعل في مصر..
*د.آمال على إبراهيم، ٢٠١٦^(١): وهي دراسة نظرية تحليلية هدفت إلى تحديد مبادئ التي تقوم على أساسها ضريبة القيمة المضافة، فضلا عن استعراض أهم مساوئ تطبيق تلك الضريبة في مصر، فضلا عن تقييم الآثار الاقتصادية لضريبة القيمة المضافة في مصر. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي وقد توصلت إلى هناك مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية لضريبة القيمة المضافة من أهمها التغلب على القصور الناتج عن تطبيق الضريبة على المبيعات، فضلا عن دورها في سد عجز الموازنة العامة للدولة، وقد بررت الدراسة أن ضريبة القيمة المضافة تعمل على تحفيز المشروعات الصغيرة وتحفيز الصادرات لأنها معفية من ضريبة القيمة المضافة، فضلا زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية.

الكلمات الافتتاحية: القيمة المضافة، الرفاهية، ضريبة القيمة

المضافة،.....

يعاني الاقتصاد المصري من اضطرابات اقتصادية نتيجة العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة، لذا لجأت الدولة إلى إعادة هيكلة المنظومة الضريبية في مصر من أجل هيكلة المنظومة الضريبية في مصر من أجل تنمية الموارد العامة، وكان أبرز ما جاء في هذا التعديل هو تطبيق ضريبة

(١) آمال على إبراهيم، ٢٠١٧: "دراسة تحليلية لإمكانية تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر" معهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا، ٢٠١٧، ص ٩.

القيمة المضافة كتطور طبيعي لضريبة المبيعات، ولكن ترتب على ذلك ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم الأمر الذي أثر سلباً على الرفاهية الاقتصادية للمواطنين.

في إطار سعي الحكومة المصرية للإسراع بوتيرة برنامج الإصلاح الاقتصادي كان لابد من تحديث القوانين الضريبية بما يتناسب مع فلسفة الإصلاح الضريبي في الدول المتقدمة القائم على مبدأ "توسيع قاعدة المجتمع الضريبي مع تخفيض سعر الضريبة"^(١)، لذا كان الهدف من فرض ضريبة القيمة المضافة هو تحسين الأداء الضريبي ومن ثم تخفيض العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة.

وتقوم النظرية الضريبة على الارتباط بين Cost - Benefit الدولة^(٢)، وتشتق نظرية القيمة المضافة من نظرية Benefits-Received. تعتبر الضريبة أداة للقوة السياسية للدولة، ويجب أن تستخدم بكفاءة لعلاج التشوهات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع مثل عدم المساواة، والبطالة والتقلبات الدورية، والفوارق الإقليمية والتقلبات الدورية.

كما تفترض هذه النظرية أن هناك علاقة تبادلية أو عقد منفعة متبادلة بين دافع الضريبة والدولة، على أن تقوم بتوفير الدولة سلع وخدمات لتكلفة هذه الخدمات بالتناسب مع الفوائد المستلمة، كما تؤخذ هذه الفوائد بالتناسب مع العبء الضريبي في إطار سلوك معين. هذه النظرية تلقي بظلالها على

(١) عبد المنعم لطفي، ٢٠١٦، مرجع سابق ص ٤.

(٢) آمال على إبراهيم، ٢٠١٧، مرجع سبق، ص ٤.

إمكانية استخدام سياسة الضريبة لتحفيز عملية النمو والاستقرار الاقتصادي في الدولة^(١).

وقد انقسمت الدراسة بعد المقدمة إلى ثلاث مباحث رئيسية؛ يتضمن المبحث الأول التعريف بضرريبة القيمة المضافة ومبررات اختيارها والفرق بينها وبين ضريبة المبيعات؛ بينما يتناول المبحث الثاني تعريف وقياس الرفاهية للمصريين بناء على مقياس جيني Gini Index؛ في حين يقيس المبحث الثالث اثر الضرائب على رفاهية المواطن المصري من خلال نموذج قياسي.

المبحث الأول

ضريبة القيمة المضافة: المفهوم، الأسباب والآثار

ضريبة القيمة المضافة "هي نوع من أنواع الضرائب غير المباشرة التي تسري على جميع السلع والخدمات إلا ما نص صراحة على إعفائها، وتفرض هذه الضريبة على عمليات بيع السلع في مراحلها المختلفة. كما تفرض تلك الضريبة على الفرق بين قيمة المدخلات والمخرجات في مرحلة المحاسبة الضريبية، وتفرض ضريبة القيمة المضافة على المنتجات أو الخدمات في كل مرحلة من الصناعة أو التوزيع والإضافات، ويعتبر المستهلك النهائي هو الذي يتحمل عبء الضريبة، لأنهم لا يمكن استعادة قيمتها مرة أخرى في حين يمكن لرجال الأعمال استعادة تلك الضريبة خاصة إذا كانت مفروضة على سلع وسيطة يتم نقل عبئها لشركات أخرى

(¹) I Adegbite, Tajudeen Adejare, 2017:” The Impact of Value Added Tax on Private Investment in Nigeria”, Everant, Vol. 2 Issue 4 April 2017, Dol: 10. 18535/afmj/v2i403, P:644-651.

كما تفرض ضريبة القيمة المضافة على كل مرحلة من المراحل الاقتصادية للعرض وبمعدل ثابت^(١).

وقد أصبحت ضرائب القيمة المضافة VAT من أهم أدوات السياسة الضريبية الحديثة بل اعتبرها المخططون آله النقود التي تعمل على زيادة الإيرادات الضريبية^(٢)، وعلي الرغم من حداثة العهد لضريبة القيمة المضافة في الدول العربية إلا إنها بفرض في ١٢٠ دولة أخرى غير الدول العربية مثل فرنسا عام ١٩٥٦ وحتى المملكة العربية السعودية ٢٠١٨ مروراً بجمهورية مصر العربية عام ٢٠١٦ وفي ظل شح الموارد المالية للدولة مقارنة بالنفقات العامة، ووفقاً لدراسة عبدالمنعم لطفي أن الإيرادات المتوقعة من القيمة المضافة ممكن أن تصل لما يقرب من ٦٨,٣ مليار جنيه بزيادة تصل لحوالي ١٥ مليار جنيه عن حصيله ضريبة المبيعات في العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩، حيث بلغت حصيله ضريبة القيمة المضافة ما يقرب من ٢٠% من الإيرادات الضريبية في مصر وقد يبرر ذلك توسيع قاعدة السلع والخدمات التي تشملها ضريبة القيمة المضافة.

٣- من الضريبة على المبيعات إلى ضريبة القيمة المضافة:

تعتبر ضريبة المبيعات نوع من أنواع الضرائب غير المباشرة التي قد تفرض على المرحلة النهائية من الاستهلاك مثل ضريبة المبيعات على التجزئة، وقد تفرض على المنتج الصناعي فقد فرضت في مصر بموجب

(١) Lawrance Kimuhu Njogu, 2015, Op. Cit., p: 13.10-30.

(٢) Emran. M. S., & Stiglitz, J. E. (2005), " On selective indirect tax reform in developing countries," Journal of Public Economics, 89, 599- 623.

قانون الضرائب أو الرسوم الإنتاج سنة ١٩٩١م^(١)، الذي كان يطبق على نوعيات معينة من السلع الكمالية والأنشطة الترفيهية، أيضاً قد تفرض على مراحل الإنتاج المختلفة دون أن تخصم من المراحل السابقة لذا كانت تعتبر ضريبة تراكمية، وقد كان ذلك مرهقاً ضريبياً لكثير من رجال الأعمال لذا كان أغلب الشركات تلجأ للاندماج أو التكامل الرأسي لتفادي تلك الضريبة لذا من المهم كان من الضروري الانتقال من ضريبة المبيعات إلى ضريبة القيمة المضافة^(٢).

ولما كانت ضريبة المبيعات لا تحقق العدالة الضريبية حيث إنها تفرض على عدد معين من السلع وخدمات معينة، بينما تتسم ضريبة القيمة المضافة بأنها ذات نطاق واسع تشمل عدد أكبر من السلع والخدمات مثل الخدمات التعليمية، والخدمات الصحية، فضلاً عن خدمات الصيانة التي تتم على السلع المستوردة أيضاً لم يكن هناك إعفاء ضريبي إلا على السلع التي تعد للتصدير فقط في حالة الضريبة على المبيعات بينما يشمل الإعفاء الضريبي على السلع المصدرة للخارج والسلع المشتراه للاستخدام خارج البلاد. ولعل أهم الفروق بين ضريبة القيمة المضافة والضريبة على المبيعات في أن الأولى تضع حداً مرتفعاً لتسجيل الضريبة ليعفي الصناعات

(١) S. Sujjapongse , "Tax Policy reform in Asian countries: Thailand perspective " , Journal of Asian Economics, no.16,2005, p.1023.

(٢) د. إبراهيم العيسوي ٢٠١٤، "الانتقال من الضريبة العامة على المبيعات إلى الضريبة على القيمة المضافة في مصر"، كراسة السياسات العدد (١)، العدد ٢٠١٤، معهد التخطيط القومي القاهرة، ج. م. ع.

الصغيرة من الضرائب بما يمثل حافزا لتلك الصناعات بينما حد التسجيل في الضريبة على المبيعات منخفض ليضم شريحة كبيرة من التجار^(١).

٣- قصور في تطبيق ضريبة المبيعات:

نتج عن تطبيق قانون ضريبة المبيعات عدة سلبيات منها: مثل تعدد الفئات الضريبية، وما ينتج عنه أخطاء في احتساب الفئة المناسبة من المسجلين؛ وجود مشكلة الازدواج الضريبي لأن هذه الضريبة تفرض فقط على السلع والخدمات المباعة دون الأخذ في الاعتبار السلع والخدمات التي ساهمت في إنتاج هذه السلعة، وبالتالي ظهور سعرين لنفس السلعة أو الخدمة؛ بالإضافة إلى أن هناك تمييز واضح عند تطبيق ضريبة المبيعات على السلع بالمقارنة بالخدمات حيث تخضع جميع السلع الصناعية للضريبة بينما تخضع عدد قليل جداً من الخدمات لتلك الضريبة^(٢).

٤- مزايا ضريبة القيمة المضافة:

مع وجود السلبيات السابق ذكرها في تطبيق ضريبة المبيعات اتجهت الحكومة لرفع الكفاءة الاقتصادية للنظام الضريبي في مصر من خلال تطبيق القيمة المضافة، فقد نتج عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة تشجيع الصناعات الصغيرة: ونظرا لأن ضريبة القيمة المضافة تطبق فقط على الصناعات التي تتجاوز رأس مالها ٥٠٠ ألف جنيه، فإنها تعمل على تشجيع الصناعات الصغيرة التي تقل عن ٥٠٠ ألف جنيه، وبالتالي تشجيع ضمني للصادرات من تلك الصناعات.

(١) عبدالمنعم لطفي، ٢٠١٦، " المرجع السابق ص ٨.

(٢) أمال إبراهيم، ٢٠١٧، مرجع سابق، ص ١٢.

ومع أن ضريبة القيمة المضافة تتسم بسهولة وسرعة التحصيل والجبائية؛ إلا إنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار كافة السلع سواء أكانت بديلة أو مكاملة سواء وبشكل مباشر أو غير مباشر^(١)، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم، والذي يتزامن مع تعويم الجنيه المصري وما نتج عنه من انخفاض القيمة الحقيقية للجنيه، وتدهور المستوي المعيشي لأصحاب الدخل المحدود^(٢)، ويمكن القول بأن فرض ضريبة القيمة المضافة أدى إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي وتآكل الطبقات الوسطى، وتزايد الطبقات تحت خط الفقر، وأضح تقرير صادر عن وكالة تسنيم الدولية أن هناك تقلص في الطبقة المتوسطة في مصر بأكثر من ٤٨%، لينخفض عددها من ٥,٧ مليون شخص بالغ في عام ٢٠٠٠، إلى ٢,٩ مليون بالغ في ٢٠١٧، يمثلون الآن ٥% فقط من إجمالي البالغين، ويستحوذون على ربع ثروة المصريين^(٣).

جدول رقم (١) تطور نسبة الفقراء في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)

(١) سناء إبراهيم محمد، ٢٠٠٤ "الضريبة على القيمة المضافة في السودان (آلية التطبيق والآثار الاقتصادية)"، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، السودان، ٢٠٠٤، ص ٩٩.

(٢) نبيل عبدالرؤوف إبراهيم: ٢٠١٥ "الضريبة على القيمة المضافة لإضفاء ثقة المجتمع الضريبي نحوها"، بحث مقدم ضمن فعاليات مؤتمر "الضريبة على القيمة المضافة وآليات التطبيق في مصر"، دار الضيافة جامعة عين شمس، ص ٣.

(٣) وكالة تسنيم الدولية للأنباء، ٢٠١٨: "تسليم بالأرقام.. هكذا تآكلت الطبقة الوسطى في العالم العربي" تقرير منشور على الشبكة العنكبوتية،

النسبة	السنة
١٦,٧	٢٠٠٠/١٩٩٩
٢١,٨	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٢٥,٢	٢٠١١/٢٠١٠
٢٦,٣	٢٠١٣/٢٠١٢
٢٧,٨	٢٠١٥/٢٠١٤

المصدر: تم تجميعها من نشرات البنك المركزي المصري أعداد مختلفة.

بعد التعرف على طبيعة ضريبة القيمة المضافة والفرق بينها وبين ضريبة المبيعات، وما هي المبررات التي دفعت الحكومة المصرية لتطبيق تلك الضريبة، والتي كان الهدف منها في الأساس هو تنمية موارد الدولة المالية، وإلا إنها أثرت على الرفاهية الاقتصادية للمصريين وهذا ما سنعرفه في المباحث التالية بعد توضيح الأساس النظري لمفهوم الرفاهية.

المبحث الثاني

مفهوم الرفاهية الاقتصادية

تعتبر الغاية الرئيسية للتنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم سواء النامي أو المتقدم هو رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية، وهذا لن يحدث إلا إذا تم توزيع ثمار هذه التنمية غلي أفراد المجتمع مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة لهم، ومن ثم ارتفاع مستوى الرضا الاجتماعي في الدولة،

فارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية يمد الأفراد بنوع من الشعور من الرضا والاكتفاء والإشباع من استهلاك مجموعة من السلع والخدمات^(١). وقد ارتبطت الرفاهية من المنظور الاقتصادي بالرغد في العيش، وقد عرف بيجو الرفاهية الاقتصادية بأنها ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية سواء أكان ذلك قابلاً للقياس أم لا، ووفقاً لتعريف بيجو فإن يرتكز على ركيزتين أساسيتين وهما حجم الدخل القومي والكيفية التي يتم بها توزيع الدخل القومي^(٢). بينما ذهبت بعض الدراسات إلى أن المستوي من الإشباع للحاجات الأساسية للفرد من مآكل وملبس ومسكن بحيث يوفر حياة اجتماعية ملائمة مثل الخدمات التعليمية والصحية والثقافية^(٣).

ومع تعدد المقاييس التي تستخدم في قياس الرفاهية الاقتصادية منها مقياس الأمثلية لباريتو^(٤) يشير هذا المؤشر إلى أن الرفاهية لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال زيادة متوسط دخل الفرد، وأن النمو الاقتصادي يجب أن تتجاوز معدلات النمو السكان، فضلا عن منحني لورينز القائم على فكرة

(١) د. مني يونس حسين، ٢٠١٠ " الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية من خلال العلاقة بين توزيع الدخل والثروة الوطنية، الطبعة الأولى، دار الخلود، بيروت.

(٢) د. حسين عمر، ١٩٦١ " الرفاهية الاقتصادية"، الطبعة الأولى، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة ص. ٩١.

(٣) احمد جاسم محمد، محمد حسن عوده، ٢٠١٥ " دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٧٥-٢٠١١)، بحث مسئل من رسالة ماجستير " العلاقة بين الدعم الحكومي والرفاهية الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٧٥-٢٠١١)، كلية الإدارة والأعمال، جامعة اليرموك، العراق.

(٤) Lawrence A., Boland, The Methodology of Economic Model Building Methodology after Samuelson (London, New York: Rutledge, 2000). P: 90.

العلاقة بين التراكم النسبي للأسر والدخول والإنفاق، بالإضافة إلى معامل " جيني " Gini Coefficient، والذي يعتمد على فكرة منحني " لورينز " أي يقوم على المسافة بين منحني لورنز وخط التساوي ويتحصر قيمة معامل جيني بين (٠ - ١)، ففي حالة وجود عدالة تامة في توزيع الدخل نجد أن قيمة معامل "جيني" تساوي الواحد الصحيح بينما تساوي الواحد الصحيح في حالة عدم التساوي التام في توزيع الدخل، بالإضافة إلى معامل " أناند - سن "(١) ومعامل " ثايل "، ومعامل " كوزنتس "، وقد اهتمت الدراسة بتطبيق مقياس " كاكاوني " والذي يقوم بتقدير مستوى الرفاهية باستخدام معامل " جيني " باستخدام صيغتين^(٢):

- الصيغة الأولى: $WS1 = M(1 - G)$ ، بينما الصيغة الثانية $WS2 = \frac{M}{1 + G}$
 - حيث: $WS1$ ، $WS2$: مستوى الرفاهية.
 - M : متوسط الدخل أو الإنفاق للفرد أو الأسرة في المجتمع.
 - G : قيمة معامل جيني للفتاوت في توزيع الدخل أو الإنفاق في ذلك المجتمع.
- ويتوقف اختيار أحد الصيغتين على مدي الاستجابة للتغيرات الحاصلة في قيم معامل " جيني "، فإذا كانت قيمة معامل " جيني "، أقل من (0.5)

(١) لمزيد من التفاصيل عن هذا المعامل يرجى الإطلاع على:

ندوه هلال جوده، تحليل، ٢٠٠٦، " قياس اتجاهات الفقر في العراق لمدة (١٩٨٠ - ٢٠٠٥)،"، كلية إدارة الأعمال والاقتصاد/ جامعة البصرة، العراق.

(٢) مصطفى خلف عبدالجواد، ٢٠٠٩، " الإحصاء الاجتماعي المبادئ والتطبيقات "، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمات ٢٠٠٩ ص ١٥٠.

كانت استجابة معامل " جيني " اقل للتغيرات في متوسط دخل الفرد، بينما الصيغة الثانية تتوقف على التغيرات الحاصلة في متوسط الدخل أو الإنفاق مقارنة باستجابة للتغيرات التي تحدث في قيم معامل " جيني " .

فعندما يصل معامل "جيني" إلى الواحد الصحيح يصل مستوى الرفاهية للصفر، وهكذا. وقد تم اختيار تطبيق معامل كاكواتي إلى تقدير مستوى الرفاهية في مصر لتوافر البيانات اللازمة لحسابه، حيث يعتمد متوسط الدخل ومعامل جيني (" صفر" في حالة المساواة الكاملة و " واحد" في حالة عدم المساواة الكاملة في الدخل)، ووفقاً لهذا المعامل فإن مستوي الرفاهية يتماشى طردياً مع معامل جيني فعندما يكون معامل جيني مساوياً للواحد الصحيح - أي لا توجد عدالة في توزيع الدخل - فإن مستوى الرفاهية يقترب من الصفر والعكس صحيح.

وتحقق القيم المتطرفة لمعامل كاكواتي إذا كان:

WS1 = صفر إذا كانت قيمة معامل " جيني "، مساوية للواحد الصحيح أي

لا توجد مساواة في توزيع الدخل،

٢- $M = WS1$ إذا كانت قيمة معامل " جيني "، مساوية للصفر أي توجد

مساواة كاملة في توزيع الدخل.

٣- إذا كانت $WS1 > 500$ فإنه يشير إلى مستوي متدني من الرفاهية.

٤- $WS1 < 500 < 800$ فإن مستوى الرفاهية يكون متوسط. ويوضح

الجدول التالي نتائج تطبيق هذا المعامل على مصر

جدول رقم (١) نتيجة قياس معامل كاكواتي باستخدام مؤشر (1- G) (WS1 = M

(١) السنوات	(٢) معامل جيني وفقاً لتقديرات البنك الدولي	(٣) متوسط دخل الفرد من الناتج الإجمالي بالجنية المصري	(٤) مقياس كاكواتي	(٥) مستوي الرفاهية
1994	0.32	234.2632	159.2989554	متدني
1995	0.32	254.5355	171.6587573	متدني
1996	0.3256	289.9297	199.3266923	متدني
1997	0.3125	320.9899	219.0755874	متدني
1998	0.3175	366.8517	252.5774087	متدني
1999	0.3115	390.7035	272.9845627	متدني
2000	0.3013	410.4125	286.1396223	متدني
2001	0.3028	434.7809	300.3901231	متدني
2002	0.3091	365.6599	251.3546014	متدني
2003	0.3126	285.8417	192.1999455	متدني
2004	0.3276	204.1245	137.9473236	متدني
2005	0.3242	180.2585	123.3689099	متدني
2006	0.3156	216.2189	148.7370139	متدني
2007	0.3121	256.8512	175.9430493	متدني
2008	0.315	311.9122	211.663628	متدني
2009	0.3214	397.0111	268.9750412	متدني
2010	0.3225	443.9548	300.335398	متدني
2011	0.3235	498.6769	342.8403561	متدني
2012	0.3125	501.0399	338.2019487	متوسط
2013	0.325	537.6465	364.7931393	متوسط
2014	0.3215	482.4318	325.8826486	متدني
2015	0.3245	427.217	288.5850974	متدني
2016	0.3245	372.0023	251.7711491	متدني
2017	0.3232	316.7876	214.8136426	متدني

المصدر: حُسبت بواسطة الباحثة وفقاً للبيانات الواردة في

-World Bank , " World Bank Indictors ",Several Years.

العمود (٢) معامل جيني وفقاً لتقديرات البنك الدولي. سلسلة نشرات " World
"development Indicators

العمود (٣) متوسط دخل الفرد بالجنية المصري. تم حسابه بواسطة الباحثة بناء على بيانات
متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار وتم قسمتها على سعر الصرف
لتحويله من الدولار للجنية المصري خلال الفترة محل الدراسة (١٩٩٤ - ٢٠١٧).

على الرغم من أهمية الدور الذي تقوم به ضريبة القيمة المضافة والإيرادات المتولدة منها في تنمية الموارد التمويلية للدولة اللازمة لتحريك النمو الاقتصادي في دولة نامية كمصر^(١). ولكن ترتب على ذلك ارتفاع المستوي العام للأسعار بما ينعكس سلباً على رفاهية المواطن المصري ذوي الدخل المتوسطة والمنخفضة^(٢). لذا كان لا بد من البحث عن أثر تلك الضريبة على رفاهية المواطن المصري.

المبحث الثالث

أثر ضريبة القيمة المضافة على الرفاهية الاقتصادية في مصر

بعد أن تعرفنا على تطور رفاهية الاقتصادية للمواطن المصري وتم قياسها باستخدام مؤشر " كاكواني " ، نقوم بقياس العلاقة بين متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبين التضخم والضرائب ومؤشر " كاكواتي " ، باستخدام طريقة المربعات الصغرى البسيطة OLS، وباستخدام برنامج E-views، وقد كان النموذج المراد قياسه هو

$$LPGDP = C(1)*LTX + C(2)*LINF + C(3)*K + C(4)$$

$$LPGDP = 0.60*LTX - 0.072*LINF + 0.0005*K - 3.04$$

$$(t = 19.84, P=0.000) \quad (t = -2.62, P=0.016) \quad (t = 3.88, P=0.009) \quad (t = -10.32, P=0.00)$$

$$\text{Adjusted R-squared} = 0.96 \quad \text{F- Stat.} = 237.90 \quad \text{P} = 0.0000$$

$$\text{Durbin- Watson} = 0.75$$

(١) Joseph, A. A and State Investment Spending in Nigeria, 1994-2010 Journal of Finance and Accounting Vol.4 No.,7, 2013 ISSN 2222-1697. P: 645.

(٢) آمال على إبراهيم، ٢٠١٧، مرجع سابق، ص ٩.

حيث LTX: ترمز إلى اللوغاريتم الطبيعي للإيرادات الضريبية، LINF:
اللوغاريتم الطبيعي للتضخم، K: مؤشر "كاكواني":
أوضح معامل الارتباط (0.96) أن هناك ارتباط بين المتغيرات بدرجة
كبيرة تصل إلى 96%، أيضاً كان اختبار "F" معنوي، وللتعرف على جودة
النموذج تم قياس مدي استقرار السلاسل الزمنية باستخدام نموذج جذر
الوحدة تبين استقرار السلاسل الزمنية عند، اخذ الفروق الأولى، كذلك يتبع
النموذج التوزيع الطبيعي حيث Jarque-Bare = 0.375، باحتمال 0.83،
كذلك خلى النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي للأخطاء، كما كان اختبار
Chi-Square = 0.0163، فلم يكن من الممكن قبول الفرض العدمي
وبالتالي رفض وجود ارتباط سلسلي بين الأخطاء. لذا يمكن قبول النموذج
وقد تبين من خلال النموذج أن العلاقة بين إيرادات الضريبة ومتوسط
دخل الفرد في الصورة اللوغاريتمية علاقة موجبه، ويمكن تفسير ذلك جزئياً
أنه من المفترض أن تعود الإيرادات الضريبية، بصورة أو بأخرى، على
تحسين مستويات الدخل الأفراد من خلال أنشطة اقتصادية منتجة، وقد تبين
من النموذج وجود علاقة عكسية بين التضخم وبين متوسط الدخل الفرد
وهذه نتيجة طبيعية متفقة مع النظرية الاقتصادية فمن المنطقي أن زيادة
الأسعار تعمل على انخفاض الدخل الحقيقية للأفراد وبالتالي انخفاض
مستويات الدخل الحقيقية.

٢ - تطبيق اختبار السببية: للتعرف على العلاقة السببية بين متغيرات

النموذج قمنا بتطبيق اختبار السببية؛ وكانت النتيجة كالتالي:
هناك تأثير متبادل بين الإيرادات الضريبية وبين متوسط نصيب الفرد
من الناتج المحلي الإجمالي، فمع ارتفاع حصيلة الضريبة من المتوقع أن

ترتفع الأنشطة المنتجة وبالتالي ارتفاع مستويات الدخل للأفراد، أيضاً مع ارتفاع مستويات الدخل من المتوقع أن ترتفع الإيرادات الضريبية، كما إن هناك تأثير للضرائب على مؤشر " كاكواتي للرفاهية الاقتصادي

النتائج والتوصيات

تناولت الدراسة أثر القيمة المضافة على رفاهية الاقتصاد المصري للمواطن المصري، فعلي الرغم من أهمية الإيرادات الضريبية للاقتصاد المصري خاصة في ظل العجز المزمّن في الموازنة العامة للدولة، إلا إن هذه الضريبة كان لها أثر سيء على رفاهية الاقتصاد المصري، ومن خلال تطبيق مؤشر " كاكواتي " توصلنا إلى تراجع رفاهية المواطن المصري بشكل متزايد خاصة مع ارتفاع معدلات التضخم نتيجة ارتفاع الأسعار، كما استخدمت الدراسة نموذجاً مبسطاً يقيس العلاقة بين متوسط نصيب الدخل من الناتج المحلي الإجمالي وبين التضخم وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي على متوسط دخل الفرد، ومن ثم الرفاهية الاقتصادية للأفراد بالتضخم، وبذلك تم التحقق من فرضية الدراسة..

لذا توصي الدراسة بالعمل على تحسين رفاهية المواطن المصري، وذلك من خلال الاستغلال الجيد للإيرادات الضريبية التي تجنيها الحكومة من ضريبة القيمة المضافة في إقامة مشروعات اقتصادية منتجة تعود بالعائد على الاقتصاد المصري ومن ثم المواطنين بالرفع، كذلك يمكن استخدام تلك الإيرادات الضريبية في تحسين الخدمات المختلفة للمواطنين وبالتالي تحسين الرفاهية الاقتصادية للمواطنين.

قائمة المراجع

- ١- إبراهيم العيسوي ٢٠١٤، "الانتقال من الضريبة العامة على المبيعات إلى الضريبة على القيمة المضافة في مصر"، كراسة السياسات العدد (١)، العدد ٢٠١٤، معهد التخطيط القومي القاهرة، ج. م. ع.
- ٢- احمد جاسم محمد، محمد حسن عوده "دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٧٥-٢٠١١)، بحث مستل من رسالة ماجستير "العلاقة بين الدعم الحكومي والرفاهية الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٧٥-٢٠١١).
- ٣- آمال إبراهيم علي، مرجع سابق آمال على إبراهيم "دراسة تحليلية لإمكانية تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر" معهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا، ٢٠١٧.
- ٤- د. حسين عمر "الرفاهية الاقتصادية"، الطبعة الأولى، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة ١٩٦١.
- ٥- عبدالمنعم لطفى "الضريبة على القيمة المضافة في مصر" المركز المصري للدراسات الاقتصادية"، ورقة عمل قم ١٨٣، مارس ٢٠١٦.
- ٦- مني يونس حسين "الوصول علاقة بعض المكونات الاقتصادية بتوزيع الدخل والثروة الوطنية، الطبعة الأولى، دار الخلود، بيروت ٢٠١٠.
- ٧- ندوه هلال جوده، تحليل وقياس اتجاهات الفقر في العراق لمدة (١٩٨٠-٢٠٠٥)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية إدارة الأعمال والاقتصاد/ جامعة البصرة ٢٠٠٦.

٨- مصطفى خلف عبدالجواد، ٢٠٠٩، "الإحصاء الاجتماعي المبادئ والتطبيقات"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمات ٢٠٠٩.

٩- وكالة تسنيم الدولية للأنباء، ٢٠١٨: "تسليم بالأرقام.. هكذا تأكلت الطبقة الوسطى في العالم العربي" تقرير منشور على الشبكة العنكبوتية، <https://www.tasnimnews.com/ar/news/2018/06/07/1742556>

المراجع باللغة الإنجليزية

- 1- Adegbite, Tajudeen Adejare, 2017:" The Impat of Value Added Tax on Private Investment in Nigeria", Everant, Vol. 2 Issue 4 April 2017, Dol: 10. 18535/afmj/v2i403,
- 2 Joseph, A. A and State Investment Spending in Nigeria, 1994-2010 Journal of Finance and Accounting Vol.4 No.,7, 2013 ISSN 2222-1697.
- 3-Lawrance A., Boland, The Methodology of Economic Model Building Methodology after Samuelson (London, New York: Rutledge, 2000).
- 4-Saeed, A., Ahmed, A. & Zamen.K., (2012):" Validity of the Value Added Tax in the SAARC Region", The Romanian Economic Journal, 5 (6).

ملاحق الدراسة

الجدول رقم (٢) نتائج قياس النموذج باستخدام برنامج الـ E-views

Dependent Variable: LPGDP				
Method: Least Squares				
Date: 07/18/18 Time: 03:23				
Sample (adjusted): 1 24				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF	-0.071759	0.027297	-2.628876	0.0161
KKK	0.000553	0.000142	3.883598	0.0009
LTX	0.569798	0.028715	19.84308	0.0000
C	-3.043176	0.294604	-10.32972	0.0000
R-squared	0.972742	Mean dependent var		3.204947
Adjusted R-squared	0.968653	S.D. dependent var		0.214759
S.E. of regression	0.038023	Akaike info criterion		-3.550225
Sum squared resid	0.028915	Schwarz criterion		-3.353883
Log likelihood	46.60270	Hannan-Quinn criter.		-3.498136
F-statistic	237.9075	Durbin-Watson stat		0.736271
Prob(F-statistic)	0.000000			

الجدول رقم (٣) نتائج اختبار السببية لجرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LINF does not Granger Cause LPGDP	22	2.85206	0.0855
LPGDP does not Granger Cause LINF		0.64967	0.5347
KKK does not Granger Cause LPGDP	22	26.7146	6.E-06
LPGDP does not Granger Cause KKK		3.19904	0.0662
LTX does not Granger Cause LPGDP	22	9.99641	0.0013
LPGDP does not Granger Cause LTX		10.5453	0.0011
KKK does not Granger Cause LINF	22	0.34085	0.7159
LINF does not Granger Cause KKK		1.18013	0.3312
LTX does not Granger Cause LINF	22	1.63663	0.2239
LINF does not Granger Cause LTX		0.29507	0.7482
LTX does not Granger Cause KKK	22	1.41501	0.2701
KKK does not Granger Cause LTX		13.7004	0.0003